الأمم المتحدة

A/C.4/65/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
29 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد شيبازيوا ..... (زيمبابوي)

وفيما بعد: السيد فليسيوك ..... (بولندا)

وفيما بعد: السيد شيبازيوا ..... (زيمبابوي)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

مسألة جبل طارق (*A/C.4/65/2*)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة الصحراء الغربية

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-56849X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/65/23 and Corr.1, A/65/306 and A/65/330)

مسألة جبل طارق (A/C.4/65/2)

١ - **السيد أويارزون** (إسبانيا): أشار إلى أن الجمعية العامة أقرت مرارا وتكرارا في مقرراتها وقراراتها بأن الحالة الاستعمارية في جبل طارق تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة لأنها تقوض وحدة إسبانيا وسلامة أراضيها. ولا يمكن تطبيق مبدأ إنهاء الاستعمار على جبل طارق لأن السكان الحاليين ليسوا شعبا مستعمرا ولكنهم يشكلون أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها المملكة المتحدة لتجريد السكان الإسبان الأصليين من ممتلكاتهم. وتنص بشكل واضح عقيدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على حماية حقوق السكان الأصليين إزاء مصالح المستعمرين.

٢ - وبالنسبة لقضية جبل طارق، هناك نقطتا خلاف متداخلتان: الأولى تتعلق بالسيادة وتشير إلى الإقليم المتنازل عنه بموجب معاهدة أوتريخت والذي يجب أن يعاد إلى إسبانيا تطبيقا لعقيدة الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار؛ ونقطة الخلاف الثانية تتعلق بالبرزخ الذي احتلته المملكة المتحدة بصورة غير قانونية والذي يجب أن تسترد إسبانيا ولايتها القضائية عليه. وعلى الرغم من المحاولات التي بُذلت لإقناع اللجنة بأنه ينبغي النظر في المسألتين على نحو منفصل، تمسكت الأمم المتحدة باستمرار بأنه فيما يتعلق بقضية جبل طارق لا يمكن فصل هاتين النقطتين بما أنهما تشكلان انتهاكا واضحا لعقيدة إنهاء الاستعمار.

٣ - وأضاف أن الأمم المتحدة اعتمدت كل سنة منذ عام ١٩٦٤ قرارات ومقررات دعت فيها إلى إجراء مفاوضات ثنائية بين المملكة المتحدة وإسبانيا بغية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يضع في الاعتبار مصالح سكان المستعمرة. وأكدت حكومته مرة أخرى استعدادها لاستئناف المحادثات المباشرة مع المملكة المتحدة.

٤ - ومضى يقول إن المملكة المتحدة والحكومة المحلية لا تستطيعان استخدام المرسوم الدستوري الجديد أو التصويت في استفتاء لتبرير عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وإن محاولات حذف جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي دون اتباع الإجراءات ذات الصلة التي وضعتها المنظمة أمر غير مقبول أيضا. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع المملكة المتحدة أن تدعي بأن التعهد الذي قدمته لشعب جبل طارق، بموجب المرسوم الدستوري الجديد، بعدم التوصل إلى أية اتفاقات أو تفاهمات حول مسألة السيادة ضد رغباتهم يبرر عدم استئناف المفاوضات مع إسبانيا التي كانت قد توقفت في عام ٢٠٠٢؛ أو وصف عقيدة الأمم المتحدة بأنها عقيدة عفا عليها الزمن، وبأن معاييرها أصبحت بالية، وبأن ممارسات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار هي مجرد مناورة؛ أو محاولة التخلي عن مبدأ السلامة الإقليمية.

٥ - وقال إن حكومته ستواصل العمل داخل منتدى الحوار المتعلق جبل طارق بهدف التوصل إلى حل للمسائل المتعلقة بالتعاون المحلي في مجال الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لصالح سكان معسكر جبل طارق وجبل طارق. وفي الاجتماع الوزاري المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وضع الطرفان اتفاقات بشأن ستة مجالات تعاون جديدة سوف يتم اعتمادها بشكل رسمي في الاجتماع الوزاري الرابع الذي

سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وسيكون لها تأثير واضح على رفاه سكان جبل طارق ومعسكر جبل طارق.

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٦ - **الرئيس:** قال إنه تمشيا مع الممارسة المعتادة للجنة، سوف يتم دعوة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للتحدث أمام اللجنة وسوف ينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٧ - **السيد كاروانا** (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن بعض البلدان وعلى رأسها إسبانيا تواصل استخدام الحجة العقيمة الواردة في قرارات عفا عليها الزمن وتتسم بالغموض، ومفادها أنه ينبغي تجاهل مبادئ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأنه ينبغي للمملكة المتحدة وإسبانيا أن تجريا مفاوضات ثنائية وأن تتجاهلا رغبات شعب جبل طارق. هذا النهج غير ديمقراطي، وخلافا لتأكيدات إسبانيا، لن يحظى أبدا بتأييد الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف شمال الأطلسي اللذين يعتمدان على احترام المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان لتحديد مواقفهما بشأن جميع القضايا. وإن إسبانيا إذ تتدعي بأن الذين يحميهم إعلان منح الاستقلال لا يمتّون بصلة إلى السكان الحاليين في جبل طارق بل إلى الشعب الإسباني، تتجاهل بذلك سياستها الاستعمارية في الأمريكتين، ووجودها الاستعماري في أفريقيا، حيث تحتفظ بعشرة جيوب. ولا يمكن لمرور الزمن أن يؤيد في نفس الوقت موقفين متعارضين تعارضا كاملا: مطالبة إسبانيا بجبل طارق واحتفاظها بجيوب في شمال أفريقيا.

٨ - وبما أن إسبانيا تقول إن معاهدة أوتريخت والمعاهدات اللاحقة التي تخلت بموجبها للمملكة المتحدة عن سيادتها إلى الأبد لا تزال صالحة، فإنها لا تستطيع القول إنه تم انتهاك سلامتها الإقليمية، وإنه يجب أن تستعيد سيادتها على جبل طارق تطبيقا لعقيدة إنهاء الاستعمار الصادرة عن الأمم المتحدة. وبالنسبة لشعب جبل طارق، لا تمتّ معاهدة أوتريخت بصلة إلى مسألة حقهم في تقرير المصير؛ وعلاوة على ذلك، لا يعتبر شعب جبل طارق أن الخيار الوحيد المتاح لهم هو أن يكونوا إما بريطانيين أم إسبان.

٩ - وأضاف أنه سواء أن اعتقدت إسبانيا أن المشكلة سياسية أم قانونية، فإنه لا يمكن الدفاع عن موقفها بشأن جبل طارق. وإذا كانت المسألة سياسية، فإن إسبانيا، بوصفها بلدا أوروبيا ديمقراطيا رائدا، يجب أن تطبق المبادئ الديمقراطية في حل النزاع، وأن تحترم رغبات السكان. وإذا كانت المسألة قانونية، فينبغي لإسبانيا أن تكون مستعدة لإحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

١٠ - ومضى يقول إن المناقشات الثنائية بين المملكة المتحدة وإسبانيا وفقا لبيان بروكسل لن تُستأنف أبدا، وبالتالي، ينبغي عدم ذكر البيان في القرارات المتعلقة بجبل طارق؛ وبدلا من ذلك، ينبغي إدراج الإشارة إلى ضرورة احترام رغبات شعب جبل طارق. وإن حكومة الإقليم ما زالت ملتزمة بالمنتدى الثلاثي للحوار. وهي ملتزمة أيضا بالتوصل إلى اتفاق مع إسبانيا حول مجالات التعاون. ولكنها لن تتنازل عن سيادتها لإسبانيا، بما في ذلك السيادة على مياهها الإقليمية التي تتنازع عليها إسبانيا منتهكة بذلك انتهاكا صارخا التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بحقوق جبل طارق وأن تحذف جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١١ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق): قال إن سكان جبل طارق لا يريدون إجراء أي مناقشة تتناول سيادة بلدهم، وهم على ثقة بأن المملكة المتحدة سوف تحتفظ بموقفها المتمثل في عدم إجراء أية

محادثات ما لم يرغب في ذلك شعب جبل طارق.ويجب أن تكون مصالح سكان الإقليم فوق كل اعتبار، كما هو منصوص عليه في المادة ٧٣ من الميثاق.

١٢ - وأضاف أن مقترحات إسبانيا بالضم سوف تجعل حالة استعمارية غير مرضية تحل محل حالة استعمارية أخرى أشد سوءا وتؤدي إلى اختفاء شعب جبل طارق، بوصفه عضوا منفصلا ومتميزا في المجتمع الدولي. ولن يشعر جبل طارق بالارتياح إلى أن تقبله إسبانيا كأمة أو إلى أن تفي اللجنة بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وترفض حجج إسبانيا.

١٣ - ومضى يقول إن القرارات التي تعتمدها سنويا الأمم المتحدة تزعزع الثقة في المنظمة. وإن هذا النهج الذي عفا عليه الزمن والذي فقد مصداقيته يُفرغ النداء الذي أصدره الأمين العام في شباط/فبراير ٢٠١٠ من معناه إذ يرمي هذا النداء إلى إيجاد حلول مبتكرة للأقاليم المتبقية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حقق كل إقليم من الأقاليم حكما ذاتيا كاملا. وينبغي للجنة أن تعهد بعملية إنهاء الاستعمار للشعوب التي تعيش في الأقاليم.

١٤ - وفي الحلقة الدراسية لعام ٢٠١٠ المعقودة في كاليدونيا الجديدة، تم تذكير اللجنة بأن للمنحدرين من المستوطنين، شأنهم في ذلك شأن السكان الأصليين، حقا في تقرير المصير. ورفضت إسبانيا هذا الحق لجبل طارق، وطالبت بحقها في استعادة الإقليم بموجب معاهدة أوتريخت، على الرغم من أنه تم اعتبار حق تقرير المصير قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي لها الأسبقية على أي حكم من أحكام المعاهدات القائمة. وخلصت المحكمة الدولية، في فتواها بشأن كوسوفو، إلى أن مفهوم السلامة الإقليمية لا يحول دون الحق في الاستقلال وممارسة حق تقرير المصير، مما يجعل حجة إسبانيا رفض جبل طارق بوصفه أمة منفصلة ذات سيادة حجة واهية.

١٥ - ومضى يقول إن عدوان إسبانيا وغزوها لمياه جبل طارق الإقليمية انتهاك واضح للمادة ٧٤ من الميثاق وللقانون الدولي للبحار. وقد وقع في الأسبوع السابق حادث في البحر عندما قام الحرس المدني الإسباني بأخذ مواطن إسباني من عهدة شرطة جبل طارق الملكية. ويجب أن ترفض المملكة المتحدة بشكل قاطع موقف إسبانيا المتمثل في أنه ليس لجبل طارق مياه إقليمية.

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/65/7 and Add.13, 20, 23, 25-30, 32, 33, 35, 37-39, 41, 43, 48, 56, 63, 70, 71, 88)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٦ - **الرئيس:** قال إنه تمشيا مع الممارسة المعتادة للجنة، سوف يتم دعوة أصحاب الالتماسات للتحدث أمام اللجنة وسوف ينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٧ - **السيدة علي سالم:** قالت، متحدثة بصفتها الشخصية، إنها ولدت ونشأت في مخيم للاجئين في جنوب الجزائر، وشهدت العواقب المأسوية للتشرد وانتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك نفد صبرها بسبب الوعود التي لم يتم الوفاء بها. وقد وضع شعب الصحراء الغربية أمله في الأمم المتحدة لإحلال السلام والعدل عن طريق إجراء استفتاء على تقرير المصير. وبعد مرور عقدين من الزمن، كل ما رآه الشعب هو كلام لا مغزى له وقرارات متكررة. وإن أقلية متناقصة من سكان الصحراء الغربية لا تزال ترى في الأمم المتحدة مصدر إلهام للحرية؛ وقد تولد عدم الثقة هذا بسبب مرور سنوات من خيبة الأمل واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان. وتتجاهل حكومة المغرب القانون الدولي

ولم يتم معاقبته على انتهاكه حقوق الإنسان، مما قوض مصداقية الأمم المتحدة.

١٨ - تولى السيد فليسيوك (بولندا) رئاسة الجلسة.

١٩ - **السيدة تيوفين** (اللجنة البلجيكية المعنية بدعم الشعب الصحراوي): قالت إن تقارير عديدة صدرت عن الهيئات والمنظمات الدولية وثّقت بوضوح ازدياد حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام القمعي الذي أنشأه المغرب في الأرض المحتلة للصحراء الغربية. وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم سياسي، وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، لم يستسلم الشعب الصحراوي. والاتصالات بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان العاملين في الأرض المحتلة للصحراء الغربية وأولئك العاملين داخل مخيمات اللاجئين الصحراوية أصبحت اتصالات متواترة. وعلى الرغم من القمع الممارس ضد المواطنين المغاربة الذين تحدثوا علنا ضد انتهاكات حقوق الإنسان، تزايد عدد المغاربة الذين يؤيدون حق تقرير مصير الشعب الصحراوي. ويجب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من أجل حماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. ويجب إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة من خلال إجراء استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوي.

٢٠ - **السيد ماشين:** قال، متحدثا بصفته الشخصية كمحاضر في جامعة دي لاس بالماس في جزيرة كناريا الكبرى، إنه على الرغم من أن الوضع في الصحراء الغربية مختلف اختلافا كبيرا مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٧٥، فإن الجزائر لم تغيّر موقفها، ولم تتكيف مع التغييرات التي حدثت في المغرب الذي أصبح الآن في طليعة الذين يدافعون عن حقوق المواطنين. ويعاني الشعب الصحراوي بسبب عدم الاتفاق على كيفية إجراء تعداد للناخبين، وهذا بدوره يحول دون إمكانية إجراء الاستفتاء. وإن الاقتراح المغربي لإقامة حكم ذاتي في المنطقة من شأنه أن يمكّن سكان مخيمات اللاجئين في حمادة من العودة إلى أراضيهم السابقة، ولم شمل أسرهم، وفتح الباب أمام التنمية والسلام. وإن هذا الاقتراح، الذي رحّب به اللاجئون في المخيمات، تعرض للتحدي من جانب بعض المنظمات والأفراد الذين يدعون بأنهم يحموا مصالح الشعب الصحراوي ولكنهم في الواقع يحاولون تسميم العلاقات بين بلدان لثالثة والمغرب. غير أنه بفضل المفاوضات المباشرة بين الجزائر والمغرب، وبفضل التعاون اللاحق للشعب الصحراوي، من شأن الاقتراح أن يقدم حلا ممتازا. وينبغي ألا يدخر المجتمع الدولي أي جهد في العمل من أجل الصالح العام.

٢١ - **السيد بيريونيس فيفيس** (الرابطة الدولية للحقوقيين من أجل الصحراء الغربية): قال إنه على الرغم من أن المغرب ليس دولة قائمة بالإدارة ولكنه مجرد سلطة قائمة بالاحتلال، فإن استمرار وجوده غير قانوني. وهو غير معفي من التزامه بالامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة المتصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا سيما قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥). ويشكل قمع المغرب المنهجي لحقوق الإنسان جريمة خطيرة تنتهك وضع الصحراء الغربية بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وتنتهك حق شعبه في تقرير المصير. وإن استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية دون مراعاة مصالح ورغبات شعب الصحراء الغربية يشكل انتهاكا آخر للقانون الدولي. وينبغي ألا تسمح الأمم المتحدة للنزاع في الصحراء الغربية بأن يستمر. ولا يسعى المغرب وفرنسا وإسبانيا للوصول إلى حل توافقي، ولكن هذه الدول تحاول فرض صيغ مختلفة مثل الحكم الذاتي أو حرية تكوين الجمعيات من أجل دفن التطلعات المشروعة للسكان الأصليين في إنشاء بلد مستقل.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تعيد تنشيط الاستفتاء، الذي يجب أن يشمل الاستقلال كأحد الخيارات.

٢٢ - **السيدة ناكاغاوا** (جامعة هاغورومو للدراسات الدولية): قالت إنه في سياق بحثها، في منطقة الصحراء الغربية خلال الأشهر الستة الماضية، وجدت أن مقاطعات جنوب المغرب أحرزت تقدما كبيرا، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على سكان الصحراء الغربية. ويتم تحويل معظم المعونة الإنسانية المرسلة إليهم. وإن معظم الصحراويين، بمن فيهم هؤلاء الذين يعيشون في تيندوف، يؤيدون بشكل واضح مقترح الحكم الذاتي، على الرغم من القمع الذي تمارسه جبهة البوليساريو ضد أي شخص يحاول الحصول على معلومات مفصلة بشأن المسألة. ومثال على ذلك، وضْع مصطفى سلمى ولد سيدي مولود الذي يثبت اختطافه في الآونة الأخيرة أن حرية التعبير غير مكفولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك اللجنة، معالجة تدهور الوضع الأمني في المغرب وفي منطقة الساحل لتستفيد من هذا العلاج القارة بأسرها، والمنطقة بصفة خاصة. ويتعين على جبهة البوليساريو والدولة المضيفة التعاون مع الأطراف الأخرى في المنطقة لإبقاء الطرق سالكة جنوب شرق مخيمات تيندوف. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة لتمكين سكان مخيمات تيندوف من التمتع بحرية التعبير والحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التدخل لضمان تطبيق المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، فضلا عن القرارات ذات الصلة.

٢٣ - السيد شيبازيوا (زيمبابوي): استأنف رئاسة الجلسة.

٢٤ - **السيدة سميث دي شريف** (صندوق الصحراء): قالت إن ثلاثة من النشطاء الصحراويين في مجال حقوق الإنسان قابعون في السجون في المغرب منذ سنة تقريبا، بعد اعتقالهم بصورة تعسفية واتهامهم بالخيانة العظمى، التي يعاقب عليه بالإعدام في المغرب. وإن جريمتهم المزعومة، وجريمة أربعة آخرين تم الإفراج عنهم بصورة مشروطة هو أنهم زاروا أقاربهم في مخيمات اللاجئين. وإنها كطبيبة يساورها القلق بسبب تدهور صحة السجناء الذين تم حرمانهم من ضوء النهار والدواء لمدة خمسة شهور على الأقل. كما أن الاكتظاظ في السجون المغربية يشجع على انتشار الأمراض المعدية.

٢٥ - وأضافت أننا نقترب من معلم آخر وهو الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لاتفاق مدريد الثلاثي، وصيغة إسبانيا غير المشرفة المتمثلة في الانسحاب من آخر مستعمراتها في الخارج. ولا يزال لدى إسبانيا مسؤوليات سياسية وقانونية وإدارية بخصوص الصحراء الغربية بما أن الاتفاق لم ينقل السيادة على الإقليم إلى جهة أخرى. وإذ أشارت إلى أن اليأس في العالم الإسلامي أدى إلى التطرف الإسلامي، حثت الأمم المتحدة على تنظيم استفتاء حر وعادل حول تقرير مصير الشعب الصحراوي بدون مزيد من التأخير.

٢٦ - **السيدة آدم:** قالت، متحدثة بصفتها الشخصية كطالبة جزائرية، إن الفشل في حل النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب يؤثر على استقرار المنطقة بأسرها. وقد شهد التاريخ البشري حروبا دامية كثيرة مات فيها الملايين من الناس وهم يحاربون من أجل حريتهم. ومهما أصبحت معظم المناطق في العالم تنعم بحرية وديمقراطية، فإن الحرية والديمقراطية لا يمكن أن تتواجد بشكل كامل ما دام شعب مثل الشعب الصحراوي لا يتمتع بحق تقرير المصير. وإذ أشارت إلى أن مسألة الصحراء الغربية بقيت على جدول أعمال اللجنة منذ سنوات عديدة، تساءلت إذا كان دور الأمم المتحدة سيظل مقصورا إلى الأبد على توفير المعونة الإنسانية للصحراويين المشردين، أو بدلا من ذلك سوف يتم توسيع نطاق هذا الدور لمعالجة الأسباب الجوهرية لتشردهم.

٢٧ - **السيدة توماس:** قالت، متحدثة بصفتها الشخصية كمحامية وعضو سابق في لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، إنه لا توجد أسباب تقنية أو غيرها من الأسباب تحول دون عقد استفتاء إذا كان المغرب يريد ذلك، أو كان مستعدا للامتثال لالتزاماته التي قطعها على نفسه في اتفاقية وقف إطلاق النار عام ١٩٩١ وفي خطة التسوية. وليس من قبيل المصادفة أن المغرب قرر الانسحاب من العملية بعد وقت قصير من نشر القائمة المؤقتة للناخبين في عام ١٩٩٩: فالمغرب يعرف أنه إذا تم عقد استفتاء حر ونزيه، فعلى الأرجح أن يصوت الصحراويون لصالح الاستقلال. وتشير الدلائل الأخيرة إلى أن المغرب لا يزال مستمرا في استغلال المعادن والموارد السمكية في الإقليم. والجدير بالذكر أيضا أنه على الرغم من تأييد جبهة البوليساريو لتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لتشمل رصد حقوق الإنسان، إلا أن المغرب لم يؤيد ذلك.

٢٨ - وقالت إنه يجب إعطاء شعب الصحراء الغربية الحق في الاختيار. ولا يمكن أن يتم ممارسة هذا الحق من خلال قصر الخيارات المتاحة للسكان على أكثر الخيارات التي تناسب المجتمع الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تصر على أن يلتزم المغرب ببنود اتفاق وقف إطلاق النار وقواعد القانون الدولي، وينبغي اتخاذ خطوات تضمن حل النزاع بشروط مشرفة.

٢٩ - **السيد أسور** (منتدى ساري للديانات الثلاث): قال إنه لا تزال هناك حالة ظلم صارخة في مخيمات تيندوف. فمنعت جبهة بوليساريو في الآونة الأخيرة برنامج تبادل الزيارات العائلية برعاية الأمم المتحدة، على الرغم من نداءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتسم حالة النزلاء في المخيمات بالبؤس والمرض والجوع بسبب سوء توزيع المعونات التي توزعها الأمم المتحدة وتحويلها إلى جهات أخرى. ويبدو أن الأمم المتحدة أكثر اهتماما بالجانب السياسي للنزاع، بينما تركز منظمته على ما للجانب الإنساني من آثار. وتزداد محنة الشعب في تيندوف سوءا بسبب استمرار الوضع الراهن الذي لم يعد يمكن تحمله. وتستغل جبهة البوليساريو والجزائر بشكل مشين الحالة من خلال توجيه نداءات للحصول على مزيد من المعونات. وقد زرعت جبهة البوليساريو ألغاما في المناطق المتروعة السلاح، وتنفق على المشاريع العسكرية أكثر مما تنفقه مفوضية الأمم المتحدة على اللاجئين. ومنذ بداية عام ٢٠١٠، فرّ ما يقرب من ٤٠٠ ١ صحراوي من مخيمات تيندوف عائدين إلى المغرب، رغم كل المخاطر التي تنطوي على ذلك. ويجب على السلطات الجزائرية أن ترفع الحصار المفروض على المخيمات والسماح بالزيارات للتأكد من أن المعونة الغذائية تصل إلى وجهتها المقصودة.

٣٠ - **السيدة ووربورغ** (منظمة الحرية للجميع): قالت إنه تم على مدى السنوات الـ ٣٤ الماضية احتجاز ثاني أقدم مجموعة لاجئين في العالم بشكل قسري في تيندوف، ويتم حرمانهم من أبسط حقوق الإنسان والحريات. وهناك إحساس متزايد بخيبة الأمل في المخيمات، وبين أعضاء جبهة البوليساريو؛ ويتم قمع كل أشكال المعارضة بشكل وحشي وعنيف، وليس هناك على الإطلاق أية حرية تعبير أو تنقل أو تكوين للجمعيات. وقد اختفى اثنان من أعضاء جبهة البوليساريو، السيد مصطفى ولد سيدي مولود والسيد أحمد الخليل، عند عودتهما إلى الجزائر بعد تبادل الزيارات العائلية. ويجب على اللجنة على سبيل الاستعجال التحقيق في مكان وجود جميع هؤلاء الذين تتعرض سلامتهم وأمنهم للخطر بعد المشاركة في الأنشطة التي ترعاها الأمم المتحدة.

٣١ - وأضافت أن الصحراويين الذين هربوا من تيندوف وصفوا الوحشية والعقاب التعسفي والسجن والاستخدام الواسع النطاق للتعذيب. وليس من الأمور الغريبة أن يهرب

منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أكثر من ٥٠٠ ١ شخص من تيندوف سعيا لحياة أفضل في المغرب، حيث تم استقبالهم، وإيجاد سكن لهم وتوفير التدريب لهم، وإيجاد عمل لهم، وإتاحة كل حقوق الإنسان الديمقراطية لهم. وفي العيون، يقوم النشطاء في مجال حقوق الإنسان، بإنشاء المؤسسات وإطلاع المواطنين على حقوقهم الديمقراطية، وهناك شعور ملموس بالتفاؤل والفخر. وأعربوا عن تأييدهم لخطة المغرب المتعلقة بالحكم الذاتي، ويعتقدون أن ذلك سيمكنهم من جمع شملهم مع زملائهم الصحراويين في تيندوف.

٣٢ - **اللورد نيوول** (اللجنة الدولية لأسرى تيندوف): قال إنه من الصعب أن نفهم لماذا تصر جبهة البوليساريو على الاستفتاء عندما تبين للأمم المتحدة أن الاستفتاء بالفعل غير قابل للتطبيق. فقد غادر عدة زعماء من جبهة البوليساريو مخيمات اللاجئين في الجزائر للانضمام إلى عائلاتهم في المغرب عندما أدركوا أن النظام العسكري الجزائري يستخدمهم كوسيلة سياسية لتحقيق غايته. فالسلطات الجزائرية وقيادة جبهة البوليساريو مسؤولان عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وإن اعتقال مصطفى سلمى دليل على أن حرية التعبير أو التنقل في مخيمات تيندوف غير متوفرة. ويجب على جبهة البوليساريو أن تُفرج عنه، ويجب على السلطات الجزائرية أن تقوم بإجراء تحقيق دولي في مصير الأشخاص الذين اختفوا في مخيمات تيندوف.

٣٣ - وأضاف أن الاقتراح المغربي منح الاستقلال الذاتي لصحراويي الصحراء الغربية سوف يسمح بأن يتوفر لهم الحكم الذاتي الديمقراطي والقدرة على إدارة شؤونهم بأنفسهم. والوضع الراهن في النزاع الصحراوي لا يناسب أي أحد باستثناء الجزائر، التي تستخدم القضية لتحويل النظر عن فشلها في إدخال الإصلاحات المحلية. ولا بد من وضع حد لمعاناة شعب مخيمات تيندوف، كما ينبغي تشجيع المحادثات المباشرة بين المغرب والجزائر بهدف التوصل إلى حل قادر على البقاء في إطار تسوية سياسية تفاوضية لمسألة الصحراء.

٣٤ - **السيدة باحايجوب** (حماية الأسرة): أكدت على أهمية إجراء تعداد اسكان المخيمات اللاجئين في تيندوف من أجل دحض أو تأكيد التقارير التي تفيد بأن المخيمات مملوءة بضحايا جفاف الثمانينات في منطقة الساحل. وبينما ترفض الجزائر إجراء تعداد فإنها تؤيد إجراء استفتاء للصحراويين، ولكنها حددت بالفعل نتائجه من خلال اعترافها بما يسمى الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية، في الوقت الذي لا يتمتع فيه سكان مخيمات تيندوف بحرية التنقل؛ فيتم مراقبة حياتهم اليومية مراقبة صارمة، ويتم تعريضهم للترهيب والتلقين السياسي.

٣٥ - وأضافت أن الحجة التي تفيد بأن مناجم فوسفات بو كراع سوف تقدم ما يكفي من الثروة لسكان الصحراء الغربية لتكون دولة قادرة على البقاء أمر مشكوك فيه. ومن ناحية أخرى، حققت الجزائر إيرادات تبلغ حوالي ١٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من صادرات النفط، علما بأن ١ في المائة فقط من هذا المبلغ يتم استخدامه من أجل مساعدة هؤلاء الذين يعيشون في مخيمات تيندوف لتحسين ظروفهم. وبينما يسعى مجلس الأمن لإيجاد حل سياسي دائم، ينبغي السماح لسكان مخيمات تيندوف باختيار المكان الذي يرغبون في أن يعيشوا فيه. ولا يمكن إيجاد تسوية نهائية للقضية إلا عن طريق التفاوض بين حكومتي المغرب والجزائر. وينبغي ألا يتم بعد الآن استخدام المخيمات كستار لتحويل الانتباه عن مشاكل الجزائر الداخلية. فالحكم الذاتي هو الحل الوحيد القادر على البقاء.

٣٦ - **السيد إريكسون:** قال، متحدثا بصفته الشخصية، إنه منذ إبرام وقف إطلاق النار مع جبهة البوليساريو، حقق المغرب تقدما هائلا سواء من حيث حقوق الإنسان أم التنمية

الاقتصادية. وساهم أيضا بمبالغ هائلة لإقامة هياكل أساسية لمنطقة الصحراء الغربية. ولم ير اللاجئون في مخيمات جبهة البوليساريو في المناطق التي تسيطر عليها الجزائر سوى تحسن طفيف لحالتهم. وبسبب الفساد الهائل في إدارة مخيمات جبهة البوليساريو وانتهاك السلطات الجزائرية لحقوق اللاجئين، ليس لدى أغلبية سكان المخيمات أي أمل في المستقبل. ويتناقص بشكل مستمر التأييد لجبهة البوليساريو، وإذ فقد الشعب كل أمل في التمكن من مغادرة المخيمات، تطلع إلى بدائل أخرى، بما في ذلك التطرف الديني والإرهاب والخطف والتهريب. وتمكن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي من تجنيد المئات من أعضاء جبهة البوليساريو.

٣٧ - وأضاف أن وجود صحراء غربية مستقلة يشكل كارثة بشرية واقتصادية للمنطقة برمتها: ففي أفضل الأحوال ستحكم الصحراء الغربية جبهة للبوليساريو تتبع نظاما شموليا وتكون تحت سيطرة المجلس العسكري الجزائري؛ ومن شأن مثل هذه الدولة أن تسمح لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بأن يكون له منفذ على الأطلسي عن طريق أحد الموانئ، مما سيضع مزيدا من الضغوط على الدول المحيطة الضعيفة مثل موريتانيا والنيجر ومالي، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء سلسلة من الدول الفاشلة؛ كما أن الهجمات الإرهابية في المغرب ومنطقة الساحل وبلدان أوروبا الوسطى الجنوبية ستزداد ازديادا ملحوظا. غير أن خطة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية ستضمن وجود منطقة قوية بما فيه الكفاية قادرة على التصدي لتأثير تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وإغلاق مخيمات اللاجئين في الجزائر إثر عودة اللاجئين إلى الصحراء الغربية، والحد من الضغط المفروض على دول مثل موريتانيا ومالي والنيجر، وبداية تطبيع العلاقات بين المغرب والجزائر، وازدياد التنمية الإنسانية والاقتصادية في المنطقة بأكملها.

٣٨ - **السيد رويس غارسيا** (مراقب حقوق الإنسان لكاستيلا لا مانشا من أجل الصحراء الغربية): قال، متحدثا أيضا بصفته الشخصية، إن الانتهاكات المنهجية التي ترتكبها الحكومة المغربية ضد حقوق الشعب الصحراوي تشمل انتهاكات المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يتمتع سكان الصحراء الغربية بحق حرية التنقل والإقامة، إما على أراضيهم أو في أماكن أخرى؛ ولا يستطيعون مغادرة بلدهم بحرية والعودة إليه دون الخوف من الاحتجاز أو التعذيب. ومن بين الأمثلة على ذلك، سجن سبعة صحراويين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ تم اتهامهم بالخيانة العظمى ضد دولة المغرب، بينما كانت جريمتهم الوحيدة هي ممارسة حقهم في حرية التنقل وزيارة أقاربهم في مخيمات تيندوف للاجئين؛ وحالة الناشطة في مجال حقوق الإنسان للصحراويين، أمينيتو حيدر، التي تم احتجازها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عند عودتها إلى الصحراء الغربية من إسبانيا، وترحيلها في نهاية المطاف، بالتعاون مع الحكومة الإسبانية. وبسبب الإساءات التي ارتكبتها الشرطة المغربية ضد الصحراويين العائدين من المخيمات وضد أقاربهم وأصدقائهم الذين ذهبوا لاستقبالهم عند عودتهم، رافق اللاجئين في هذه السنة مراقبون مدنيون دوليون عانوا أيضا من إساءات الشرطة المغربية. ويجب على المجتمع الدولي تأييد شعب الصحراء الغربية؛ ويجب ألا يمر سلوك المغرب، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، بدون عقاب.

٣٩ - **السيد الموسوي** (المجلس الاستشاري الملكي المغربي لشؤون الصحراويين): قال إن المجلس يتألف من مسؤولين برلمانيين ومسؤولين من البلديات والمجتمع المحلي، وممثلين منتخبين من الغرف التجارية، ومن الصناعة والزراعة، ومن شيوخ العشائر، ومن ممثلي المنظمات غير الحكومية، وكلهم يعملون من أجل بناء منطقتهم داخل وطنهم المغرب. وإن اقتراح عام ٢٠٠٧ المغربي مَنْح الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء

سيسمح للسكان بإدارة شؤونهم الداخلية والسيطرة على مواردهم المالية اللازمة لتطوير المنطقة، وسيضمن مشاركتهم الكاملة والنشطة في سياسة المغرب واقتصاده ومجتمعه وثقافته. وينسجم الاقتراح مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وحق تقرير المصير. وكان لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية المعتمدة منذ عام ٢٠٠٧ وجهة نظر إيجابية تجاه الجهود التي يبذلها المغرب للمضي قدما، ولم يعد يتم الإشارة إلى الاستفتاء على أنه الأداة الوحيدة التي تضمن حق تقرير المصير. وقد أعلن المبعوث الشخصي السابق للأمين العام بنفسه لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أن استقلال الصحراء خيار غير واقعي وبعيد المنال.

٤٠ - وأضاف أن المغرب، طوال الجولات الرسمية وغير الرسمية من المحادثات التي دعا إليها المبعوث الشخصي الحالي للأمين العام، اتبع نهجا بناءً وطلب من الأطراف الأخرى تقديم اقتراحات لتطوير اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب. وشارك المجلس الاستشاري الملكي بنشاط في المناقشات وأيد المسار الديمقراطي الذي اختاره المغرب، وعرّف بدعم سكان المنطقة الكامل للمفاوضات المتعلقة بمستقبلهم. واتخذ الطرفان الآخران - الجزائر وجبهة بوليساريو - موقفا معرقلا، متمسكين بقوة بمواقفهما السابقة التي تستند إلى تفسير تقييدي لمبدأ تقرير المصير. وإن مسؤولية الجزائر عن خلق نزاع مصطنع واستمراره ليس بحاجة إلى إثبات، ذلك أنها أنشأت وآوت على أراضيها مجموعة قامت بتسليحها، وهي جبهة البوليساريو، من أجل خدمة أهدافها التوسعية في المنطقة، ومن خلال ذلك شوّهت مفهوم حقوق الإنسان لتحقيق أغراضها. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب بأن تتاح للمنظمات غير الحكومية إمكانية دخول مخيمات تيندوف في الأراضي الجزائرية، لكي تتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم ارتكابها ضد أي معترض صحراوي، وآخرهم مصطفى سلمى ولد سيدي مولود. ويعتمد المجلس الاستشاري الملكي على دعم مجلس الأمن للمساعدة على تقدّم العملية السياسية الجارية، ويأمل أن تدخل الأطراف الأخرى في مفاوضات جوهرية من أجل إقامة مغرب مزدهر وديمقراطي وتحقيق حسن الجوار.

٤١ - **السيدة بوعايدا:** قالت، متحدثة بصفتها الشخصية كنائبة في البرلمان المغربي وممثلة لمنطقتها الصحراوية، إن الصحراء الجنوبية تلقت منذ عام ١٩٧٥ استثمارات أكثر من أي منطقة أخرى في المغرب، وأصبحت نموذجا رائعا للتنمية في مجالات مثل الهياكل الأساسية والاقتصاد والتربية والصحة. وشارك الصحراويون أنفسهم في عملية اتخاذ القرارات بوصفهم أصحاب مصلحة. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الصحراوية في الانتخابات الوطنية الأخيرة تمتعت بأعلى معدل للمشاركة في البلد، كما تمتعت بأفضل تمثيل من حيث التوازن القبلي، ومستوى المرشحين التعليمي، ومشاركة المرأة.

٤٢ - وأضافت أن هذا التطور الديناميكي لن يستمر إلا إذا تم إدماجه في خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، إذ هذه هي الطريقة الوحيدة لحل نزاع استمر لمدة عقود، وللسماح للصحراويين بأن يعيشوا في منطقة مستقرة وبأن يكونوا عناصر فاعلة في منطقة شمال أفريقيا ككل. ومن الأهمية بمكان وضع حد للمناورات التي يتم القيام بها من أجل المصلحة السياسية والعسكرية الجزائرية. فقد توفرت فرصة تاريخية لحل النزاع، ومن غير المرجح أن تتكرر في المستقبل.

٤٣ - **السيدة نيدريبو** (رابطة الأمم المتحدة، منطقة العاصمة الوطنية): قالت إنه ينبغي توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لتشمل انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة للصحراء الغربية. وقد وثقت منظمة العفو الدولية

ومنظمة رصد حقوق الإنسان هذه الإساءات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة النظر في التجديد المقبل لاتفاق الصيد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في سياق القانون الدولي، على أن توضع في الاعتبار فتوى محكمة العدل الدولية. فيجب عقد استفتاء حر وعادل. وقالت إنها تعرب عن الأمل في أن اللاجئين سوف يتمكنون في يوم ما من العودة إلى أرض أجدادهم.

٤٤ - **السيد مونيكيه** (المركز الأوروبي للاستخبارات والأمن في المجال الاستراتيجي): قال إن جبهة البوليساريو، التي كانت موضع دراسة تحليلية متعمقة قام به المركز الأوروبي تشكل خطرا على المنطقة بأسرها. وقد انتقل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى الجنوب وإلى منطقة الساحل، مستفيدا من ضعف الرقابة على الحدود؛ وجلب هذا التغيير بعدا جديدا للصراع في الصحراء الغربية. وواضح أن جبهة البوليساريو التي خاضت صراعا عقيما على مدى ٣٠ سنة لم تتمكن من أن تقدم لأتباعها أي آفاق حقيقية للمستقبل. وإن اختطاف ثلاثة نشطاء إسبان في مجال حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ هو مثال على خطورة الوضع وتصاعد الإرهاب.

٤٥ - وأضاف أن منظمته أجرت دراسة مقارنة لجبهة البوليساريو والجيش الجمهوري الأيرلندي. فقد شاركت المنظمتان في الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، وكلاهما فشلا في تحقيق أهدافهما؛ غير أن الجيش الجمهوري الأيرلندي شارك في عملية السلام، بينما رفضت جبهة البوليساريو أن تفعل ذلك. وواضح أن عزلة قيادة جبهة البوليساريو وعدم حصولها على تفويض من الشعب يفسر المأزق الراهن في الصراع. وإن تجدد اهتمام المجتمع الدولي بمسألة الصحراء الغربية اتجاه إيجابي يتيح فرصة فريدة لجبهة البوليساريو لكي تثبت نضجها السياسي وبراغماتيتها.

٤٦ - **السيد فاتح** (رابطة حماية حقوق الإنسان): قال إنه قضى أكثر من ٣٥ سنة في مخيمات تيندوف، حيث تعرض لمعاناة كبيرة وظلم وتعذيب جسدي على يد قيادة جبهة البوليساريو، وأعضاء أجهزة المخابرات الجزائرية. وقد استعاد الآن حريته بعد أن فرّ من سيطرة الميليشيات والجيش الجزائري، الذي يقوم بدوريات مستمرة في المنطقة التي تفصل مخيمات تيندوف عن الحدود المغربية والجزائرية، بحثا عن أولئك الذين يأملون في الفرار من المخيمات. وقال إنه يرحب بفرصة التعبير عن غضبه بشأن المعاملة التعسفية التي يتعرض لها سكان المخيمات الذين يعيشون في ظل نظام قمعي يجعلهم على استعداد أن يفعلوا أي شيء للإفلات منه. وهو يعتبر في الواقع أن معظم أعضاء الميليشيات سوف يرحبون أيضا بفرصة الهروب، إذا كان ذلك ممكنا. وإذ يوجّه النظر إلى انخفاض الدعم الذي حصلت عليه جبهة البوليساريو من صفوفها خلال السنة الماضية، وتصاعد المقاومة الشعبية ضد أعمال الظلم التي يتم ارتكابها ضد الشعب في مخيماته، دعا اللجنة إلى حماية ومساعدة هؤلاء الذين يرغبون في مغادرة المخيمات وإلى التدخل لتوفير الأمل في مستقبل أفضل لسكان هذه المخيمات.

٤٧ - **السيد هاتشينسون**: قال، متحدثا بصفته الشخصية باعتباره النائب الاشتراكي في البرلمان البلجيكي وعضو وفد البرلمان الأوروبي المسؤول عن العلاقات مع بلدان المغرب، إن الجزائر وقيادة جبهة البوليساريو يصمّون آذانهم إزاء الاقتراح الديمقراطي الذي قدمه المغرب، والذي حصل على مصداقية هؤلاء الذين يعرفون الوضع على أرض الواقع، ومن بينهم بصفة خاصة المبعوثون الشخصيون المتعاقبون للأمين العام. وقد قدم الاقتراح حكما ذاتيا إقليميا حقيقيا للصحراء، جنبا إلى جنب مع عفو سياسي والتزامات محددة تسمح بمشاركة جميع القوى السياسية عندما يتم إجراء انتخابات إقليمية؛ ووعد الاقتراح بتقديم الحكومة المغربية استثمارات هائلة

لكسر عزلة المنطقة وفي نفس الوقت احترام ثقافتها وتاريخها. وتستحق تأكيدات واقتراحات المبعوث الشخصي للأمين العام الواردة في تقاريره الأخيرة أن تلقى آذانا صاغية لأنه يتكلم بصورة واقعية، ويتكلم عن الأوضاع اليومية القاسية التي يعاني منها هؤلاء الذين يدفعون ثمن العناد الذي يبديه بصورة متزايدة الزعماء السياسيون المنعزلون والمسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان اليومية، كما يشهد بذلك كثير من المتشددين السابقين في جبهة البوليساريو الذين هربوا إلى الصحراء المغربية.

٤٨ - وأضاف أن تحدد المفاوضات بين الطرفين يجب أن يركز أولا وقبل كل شيء على رفاه السكان المعنيين. فالشعب الصحراوي يواجه الآن مشكلة الحفاظ على هويته في عالم تسوده العولمة مما أدى إلى تغيره جذريا منذ بداية النزاع. ولا بد من إيجاد طريقة للخروج من هذا المأزق، طريقة من شأنها ألا تفيد الشعب الذي يعيش في المخيمات الجزائرية فحسب بل أيضا كل الذين يعيشون في المغرب العربي ويتوقعون من حكومتهم التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ستسمح لهم بإيجاد حياة أفضل.

٤٩ - **السيدة سيرفوني** (الرابطة الدولية للمسيحيات الديمقراطيات): قالت إنه كان ينبغي تسوية مسألة الصحراء الغربية منذ ثلاثة عقود من الزمن، عندما استرد المغرب صحراءه. وقد أوضحت الوثائق والمحفوظات الاستعمارية المتاحة بسهولة أن ما يسمى بالصحراء ''الغربية'' كانت دائما مغربية، ولم يكن هناك قط دولة ''صحراوية'' في المنطقة بل كيان زائف اخترعته الجزائر. وإن مبدأ تقرير المصير الذي تقف وراءه الجزائر يخفي أهدافها التوسعية ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون له أسبقية على حق البلدان في الدفاع عن وحدتها وسلامتها الإقليمية. ويضمن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاستعمار المبدأين على حد سواء.

٥٠ - وأضافت أن النساء والأطفال الذين يعيشون في مخيمات تيندوف والذين يخضعون لأهواء مليشيات جبهة البوليساريو المسلحة هم أكثر الحلقات ضعفا في سلسلة المعاناة التي امتدت لأكثر من ٣٥ سنة. وتفتقر النساء إلى وسيلة لإعالة أسرهن في بيئة صحراوية عدائية؛ ويخضعن بصورة متكررة للاغتصاب على يد المليشيات، ويربين أطفالهن في ظل ظروف صحية مزرية، كما أنهن يقعن ضحايا لممارسة تعدد الزوجات المنتشرة على نطاق واسع. والنساء آخر من يتلقى الرعاية الصحية وليس لهن صوت في المسائل التي لها تأثير عليهن. وقالت إنها تحث اللجنة على التدخل لحماية نساء تيندوف وضمان الحد الأدنى من حقوقهن.

٥١ - **السيد دوكارمي**: قال، متحدثا بصفته الشخصية كعضو في البرلمان البلجيكي ولجنته للشؤون الخارجية، إن الممارسة المتبعة في مخيمات تيندوف القائمة على فصل الأطفال الصحراويين قسرا عن عائلاتهم، وإرسالهم للدراسة في الخارج يشكل انتهاكا مباشرا لكل من اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين. وقال إن العائلات الصحراوية لا تزال معرضة لتشتت أفرادها بشكل قسري نتيجة إغلاق الحدود بين المغرب ومخيمات اللاجئين. ومما يثير الذعر بصفة خاصة عدم توفر الأمن في منطقة الساحل والصحراء التي يسيطر عليها ما لا يقل عن ١١ مجموعة مسلحة لا تنتمي إلى أي دولة، وتنتشر فيها جميع أنواع الأسلحة. وإزاء محنة السكان المدنيين على كلا الجانبين، وظهور مثل هذه المخاطر الجديدة، يجب على الطرفين في النزاع في الصحراء الغربية إيجاد وسيلة للتوصل إلى حل توفيقي واعتماد سياسات عامة من شأنها أن تحسن ظروف معيشية الأسر الصحراوية.

٥٢ - **السيد عبد الله** (الرابطة الجنوبية للهجرة والتنمية ساحة الدشيرة): قال إنه بوصفه خبيرا في قضايا التنمية

البشرية والاجتماعية، يستطيع أن يؤكد أنه عندما انتهى الحكم الاستعماري الإسباني في منطقة الصحراء، تركت القوات المغادرة المجتمع الصحراوي بدون هياكل أساسية مناسبة، مثل السكن اللائق أو شبكات الطرق أو وسائل التعليم. وعلى النقيض من ذلك، اتخذت السلطات المغربية إجراءات لتوفير الخدمات الأساسية، وبناء الموانئ والمطارات، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمراكز الصحية، فأنشأت مجموعة من المرافق، بما في ذلك مرافق سياحية واسعة النطاق، وأتاحت لجميع قطاعات المجتمع، لا سيما النساء، فرص التدريب والمشاركة في الحياة الثقافية وفي التنمية الاجتماعية. وإذ إن الدولة المغربية ملتزمة بالمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية والعدل وسيادة القانون، فإنها منفتحة منذ سنوات كثيرة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية في المنطقة. والواقع أن هناك حوالي ٢ ٧٠٠ رابطة تعمل في مجالات من بينها حقوق الطفل، وقضايا المرأة، والخدمات الصحية، وحماية البيئة. وهكذا، فعل المغرب الكثير لتعزيز التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية في المنطقة.

حقوق الرد

٥٣ - **السيد بارهام** (المملكة المتحدة): أكد، في رده على بيان الوفد الإسباني بشأن جبل طارق التزام المملكة المتحدة منذ زمن طويل بعدم التدخل قط في ترتيبات يتم بموجبها انتقال شعب جبل طارق إلى سيادة دولة أخرى ضد رغبته، كما أنها لن تدخل في عملية تفاوضية حول السيادة لا يوافق عليها جبل طارق. وعلى الرغم من أن وفده سينضم إلى قرار مبني على توافق الآراء بشأن جبل طارق، يبغي فهم الإشارة إلى عملية بروكسل في هذا السياق.

٥٤ - وأضاف أن العملية الثلاثية للحوار بشأن جبل طارق بين حكومته وحكومتي إسبانيا وجبل طارق تواصل إحراز تقدم، كما أن تنفيذ مجموعة الترتيبات التي أعلن عنها المنتدى الثلاثي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ يتم بشكل جيد، حيث تعهد الأطراف الثلاثة في المنتدى بكامل تنفيذ كل المجالات التي لا تزال معلقة وفقا لجدول زمني متفق عليه. ويؤكد الجو الإيجابي للعملية والفرق الحقيقي الذي تحدثه اتفاقات قرطبة للشعب على كلا طرفي الحدود قيمة الحوار الثلاثي الذي تم، دون المساس بخلافات كل طرف حول السيادة. وتواصل حكومته التمتع بعلاقات ودية للغاية مع إسبانيا وسوف تواصل عملها البنّاء بشأن جميع القضايا المتعلقة بجبل طارق.

٥٥ - وأضاف أن اتفاقات قرطبة لا تخل بموقف كل طرف بشأن السيادة، التي لم تتخذ للأمم المتحدة موقفا بشأنها. ولا تشك المملكة المتحدة في سيادتها على جبل طارق وعلى المياه الإقليمية المحيطة به، وهي مستعدة للنظر في أي آلية تدفع المفاوضات قدما ويمكن أن تلقى قبولا لدى الطرفين الآخرين. ويتيح دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ وجود علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، وهذا وصف لا ينطبق على أي علاقة تقوم على الاستعمار. وكما هو معروف جيدا، تأسف حكومته للنهج البالي الذي تتبعه اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار؛ وإن المعايير المستخدمة للشطب من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فشلت في الاعتراف بأنه تم تحديث العلاقة بين المملكة المتحدة وجبل طارق بطريقة أصبحت مقبولة لدى كلا الطرفين.

٥٦ - ومضى يقول إن جبل طارق، بوصفه إقليما منفصلا تعترف به الأمم المتحدة وتدرجه في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بحقوق فردية وجماعية منحه إياها الميثاق؛ وعليه فإن الدستور الجديد يؤكد حق تقرير المصير لشعب جبل طارق، وهو الحق الذي ينبغي تعزيزه واحترامه وفقا للميثاق وللمعاهدات الدولية الأخرى المنطبقة. ولا تقيد معاهدة أوتريخت هذا الحق إلا المادة العاشرة منها التي تعطي لإسبانيا الحق في الرفض في حالة ما إذا تخلت

بريطانيا عن السيادة. وإذ أشار إلى أن جبل طارق لا يشاطر الرأي بأن هذه القيود موجودة، اتخذت حكومته موقفا يتمثل في أن الاستقلال لن يتاح كخيار إلا بموافقة إسبانية. وعلاوة على ذلك، فإن قرار قبول الدستور الجديد، في استفتاء نظمته حكومة جبل طارق بشكل ديمقراطي وقانوني وبموافقة جمعية جبل طارق بالإجماع، كان شكلا من أشكال ممارسة شعب جبل طارق حق تقرير المصير. ولا يقلل الدستور بأي شكل من الأشكال السيادة البريطانية على جبل طارق، وتحتفظ المملكة المتحدة بالمسؤولية الدولية الكاملة عن جبل طارق، بما في ذلك علاقاته الخارجية والدفاع عنه، وتمثيله في الاتحاد الأوروبي. وتدعو حكومته اللجنة إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها أن تراعي بشكل أفضل العلاقة الحديثة بين المملكة المتحدة وجبل طارق التي تتفق مع رغبات شعب جبل طارق المعرب عنها بحرية كاملة.

٥٧ - وأضاف قائلا أن حكومته لم توافق على أن مبدأ السلامة الإقليمية قد انطبق في أي وقت من الأوقات على إنهاء الاستعمار في جبل طارق، ولم توافق حكومته على أن شعب جبل طارق لا يتمتع بحق تقرير المصير.

٥٨ - **السيدة بيدروس - كاريتيرو** (إسبانيا): قالت، في ردها على بيان المملكة المتحدة، إن موقف إسبانيا فيما يتعلق بالمياه المحيطة بجبل طارق لم يتغير. فلا تعترف إسبانيا بأن للمملكة المتحدة أي حقوق في المناطق البحرية المحيطة إلا تلك الحقوق الممنوحة في المادة العاشرة من معاهدة أوتريخت.

٥٩ - **السيدة باغاريتش** (صربيا): قالت، ردا على الادعاء بأن محكمة العدل الدولية، في فتواها المتعلقة بأن إعلان كوسوفو استقلالها من جانب واحد يتفق مع القانون الدولي، خلصت إلى أن مفهوم السلامة الإقليمية لا ينفي حقي الاستقلال وتقرير المصير، إنها تؤكد أن المحكمة لم تصدر أي حكم قيمي متعلق بخصوص إعلان الاستقلال، ولكنها اقتصرت، في ردها على السؤال المطروح، على ذكر أن الإعلان لا ينتهك القانون الدولي العام، لأن القانون لا يتضمن أي حظر ينطبق على إعلانات الاستقلال. وهذا بالتأكيد لا يمكن تفسيره على أنه يعطي لأي إقليم الحق في إعلان استقلاله انتهاكا لمبدأ السلامة الإقليمية للدول أو لأي مبادئ أخرى للأمم المتحدة، كما أشارت إلى ذلك محكمة العدل الدولية بنفسها في الفقرة ٥٦ من فتواها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.